الأنباء
الاحد 24 نوفمبر 2013

برعاية وحضور صاحب السمو الأمير

مجلس الأمة يستضيف اليوم اجتماع رؤساء المجالس التشريعية الخليجية السابع

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس مجلس الشورى السعودي د.عبدالله بن محمد آل الشيخ بحضور السفير السعودي

الرئيس الغانم ود.عبدالله بن محمد آل الشيخ

برعايــة وحضور صاحب الســمو الأمير الشيخ صباح الأحمد يستضيف مجلس الأمة اليوم الأحد الموافق 24 نوفمبر الجاري الاجتماع السابع لرؤساء مجالــس الشــورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يستمر يومين.

وسيتناول الاجتماع الذي ســيعقد في فندق شيراتون الكويت بحــث التقارير التي رفعتها لجنة التنسيق البرلمانية والعلاقات الخارجية للمجالس التشــريعية بــدول مجلــس التعاون لدول الخليج العربية والتي عقــدت اجتماعاتها في الكويت في السابع من الشهر الجاري واوصت خلالها برفع تقرير الى رؤســاء البرلمانات الخليجية تتضمن دراسة عن تجربة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات المماثلة في المجال البرلماني، اضافة الى بحث زيارة وفد من المجالس التشــريعية الخليجيــة الــى الكونغرس الاميركي وتنســيق السياسة الاعلامية الخارجية للمجالس التشــريعية وتقوية العلاقات التشــريعية مــع المنظمــات الحقوقية واجراء تعديلات على القواعد التنظيمية للاجتماع الــدوري لرؤســاء المجالس التشريعية. وسيتضمن حفل الافتتاح حضور صاحب السمو الأمير الشــيخ صباح الأحمد، وكلمة رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة خليفة بن أحمــد الظهراني، ثم كلمة رئيس البرلمــان العربي احمد محمد الجروان، وكلمة الأمين العام لمجلــس التعاون لدول الخليج العربية د.عبداللطيف بن راشد الزياني، ثم كلمة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم.

وفي الســياق ذاته وصل البــلاد صباح امــس رئيس مجلس الشــورى في المملكة العربية الســعودية الشقيقة د.عبدالله بن محمد آل الشيخ. حيث سيشارك الوفد البرلماني السعودي في الاجتماع السابع لرؤســاء مجالس الشــورى والنواب والوطني والامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمقرر عقده اليوم.

وكان في اســتقبال الوفد البرلمانــي الســعودي رئيس مجلس الأمة مــرزوق الغانم ومراقب المجلس العضو سعود الحريجي وامين عام مجلس الامة علام الكنــدري وكبار موظفي الامانة العامة. كما بعث الرئيس الغانم ببرقية تهنئة الى رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية الشــقيقة نبيه بري وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

الأمانة العامة احتفلت بالذكرى الـ 51 لإقرار الدستور

أمين عام مجلس الأمة علام الكندري وموظفو الامانة العامة خلال الاحتفالية بالذكرى الـ 51 للدستور

ينظر الكويتيون بكثير من التقدير والاجلال إلى يوم 11 نوفمبر من عام 1962، ففي مثل هذا اليوم قبل 51 عاما صادق أميــر البلاد الراحل الشــيخ عبدالله السالم، الحاكم الـ 11 لدولة الكويت على دستورها. ويعتبــر الدســتور الوثيقة الكبرى الأولى والأساسية في حياة شعب الكويت التي تحدد نظام الدولة ونظم العلاقة بين الســلطات الثلاث التنفيذية والتشــريعية والقضائيــة. وأكد الشــيخ عبدالله السالم رحمــه الله فــي كلمته التي جاءت في مقدمة الدســتور انه جاء «رغبة في استكمال اســباب الحكم الديموقراطي لوطننا العزيز وإيمانا بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية وسعيا نحو مستقبل افضل ينعم فيه الوطن بمزيد مــن الرفاهية والمكانة الدولية ويفيء على المواطنــين مزيــدا كذلك من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية مــن اعتزاز بكرامة الفرد وحــرص على صالح المجموع وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره». وجاءت أحكام الدستور في مجملها لترسيخ الأسس والثوابت التي سارت عليها الكويت منذ نشأتها من حيث الاعتماد على اســس الشورى في تصريف جميع الامور اليومية والمستجدات الطارئة عليهم.وعندما انتخب الكويتيون المجلس التأسيسي في يناير عــام 1962 ليتولى وضع دســتور دولة الكويت وينظم السلطات والحريات شــكل المجلس لجنة لاعداد مشروع الدستور تتألف من خمســة اعضاء مهمتها اعداد دســتور ينظم كيــان دولة الكويــت وينظم الســلطات والحريات على أن يتم عرضه على صاحب الســمو الأمير. والقى الأمير الراحل الشــيخ عبدالله الســالم في جلســة افتتاح المجلس التأسيســي كلمة قــال فيها «بســم الله العلي القديــر نفتتح اعمال المجلس التأسيسي الذي تقع على عاتقه مهمة وضع اساس الحكم في المستقبل». واضاف «اختتم كلمتي بالنصح لكم كوالد لأولاده ان تحافظوا على وحدة وجمع الكلمة حتى تؤدوا رســالتكم الجليلة في خدمة هذا الشــعب على أكمل وجه وأحسنه والله ولي التوفيق». وبعدهــا تم انتخاب المرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم رئيسا للمجلس التأسيسي وانتخب د.أحمد الخطيب نائبا للرئيس. وأول مهمة قــام بها المجلس التأسيسي تشكيل لجنة إعداد مشروع الدستور التي ضمت خمســة أعضاء هم المرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم رئيس المجلس التأسيســي وسمو الأمير الوالد الراحل الشــيخ سعد العبدالله السالم الصباح وكان في حينها وزيرا للداخلية ورئيس لجنة اعداد مشروع الدستور المرحوم حمود الزيد الخالد الذي كان وزيرا للعدل ويعقوب يوسف الحميضي عضو المجلس التأسيسي وأمين سر اللجنة والمرحوم سعود عبدالعزيز العبدالرزاق عضو المجلس التأسيســي. وتولى سكرتارية اللجنة الأمين العام للمجلس التأسيسي علي محمد الرضوان وشارك في اجتماعات اللجنة الخبير القانوني محسن عبدالحافظ إلى جانب الخبير الدســتوري د.عثمان خليل عثمان. واعتبرت مشــاركة الأمير الوالد الشــيخ ســعد العبدالله السالم رحمه الله في اللجنة مبادرة سياسية لأول مرة في تاريخ الكويت البرلماني سبقتها رئاسة الشيخ عبدالله الســالم الصبــاح للمجلس التشريعي عام 1938. وعقدت لجنة الدستور 23 جلسة كانت الأولى يوم السبت 17 مارس 1962 والأخيرة في 27 اكتوبر 1962 ثم احالة اللجنة مشروع الدستور بأكمله إلى المجلس التأسيسي لمناقشته واقراره. وبدأ المجلس التأسيسي النظر في مشــروع الدستور في 12 اغسطس 1962 وفي جلسته المنعقدة بتاريخ 30 اكتوبر من العام نفسه تمت تلاوة مواد مشروع الدستور مادة مادة ثم اخذ التصويت على المشروع وذلك بالمناداة على الاعضاء فردا فــردا وتمــت الموافقة عليــه بالاجماع مــن جميع اعضاء المجلس وأقر المجلس مشروع الدســتور بالاجماع بجلسته المنعقدة في 3 نوفمبر 1962. وقــدم رئيس المجلس التأسيسي الدستور الجديد الى الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح بقصر السيف في الثامــن من نوفمبر 1962 ثم القى كلمة قــال فيها: إنه لشرف كبير لزملائي اعضاء لجنة الدستور ولشخصي ان نتقدم الى سموكم في هذا اليوم التاريخي نيابة عن المجلس التأسيسي بمشروع الدستور الذي رأيتم وضعه للبلاد على أساس المبادئ الديموقراطية المستوحاة من واقع الكويت» وصادق الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم على الدستور بعد ثلاثة أيام من تاريخ رفعه اليــه وتم اصداره وكان على الصورة التي اقرها المجلس وتم نشره في الجريدة الرسمية في اليوم التالي لصدوره. وبعد مضــي 72 يوما فقــط على إقرار الدســتور أجريت في 23 يناير 1963 اول انتخابات شــاملة في الكويت لانتخاب اعضــاء مجلــس الأمة وكان ذلك ايذانا رسميا ببدء العمل بالممارسة السياسية بموجب احكام الدستور الجديد كما كان المدخل الذي نفذت من خلاله حدود سلطات البلاد الرئيسية وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويتألف دستور الكويت من 183 مادة موزعة على خمســة ابواب اولها عن الدولة ونظام الحكم والثاني من المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي والثالث عن الحقوق والواجبات العامة والرابع عن الســلطات الذي اشتمل على خمسة فصول، جاء الاول منها على شكل احكام عامة والثاني عن رئيس الدولة والثالث عن السلطة التشريعية والرابع عن السلطة التنفيذية والخامس عن الســلطة القضائية، اما الباب الخامس من الدستور فقــد احتوى علــى نصوص الاحــكام العامــة والمؤقتة. وأوضحت المذكرة التفسيرية للدستور التي تعتبر بمنزلة العمود الفقري لمواد الدستور التصور العام لنظام الحكم في البلاد وفسرت كل المواد التي قد تخضع لأكثر من تفسير أو اجتهاد. وفي 10 فبراير من عام 1980 شكل الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد لجنة للنظر في تنقيح الدستور تكونت من 35 عضوا. وعقدت لجنة تنقيح الدستور اول اجتماع لها في 19 فبراير 1980 وحضر الاجتماع الأمير الوالد الراحل الشــيخ سعد العبدالله والقى خطابا في الجلسة مطالبا الاعضاء بالحفاظ على الدستور وصيانة مبادئه الاساســية، ومشددا على المســؤولية الملقاة على عاتق اللجنة لخدمة شــعب الكويت وتحقيق امنه ورخائه واســتقراره. وانهــت لجنة تنقيح الدستور اعمالها يوم 22 يونيو 1980 بعد أن عقدت عدة اجتماعات اســتمرت 18 اســبوعا واطلعــت خلالها على 13 تصورا من الحكومة وتصــور واحد من الاعضاء. وكان دستور الكويت في ايام الاحتلال العراقي للكويت في اغسطس 1990 بمنزلة المظلة التي عملت على توحيد صفوف الكويتيين في الداخل والخارج وعززت تمسكهم بشرعيتهم فأهل الكويت في الداخل صمدوا ورفضوا التعاون مع الغزاة فيما اجتمــع الكويتيون في الخارج بجدة في اكتوبر 1990 واعلنوا تمسكهم بدستورهم. وقال الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد في المؤتمر الشــعبي بجدة ان «الكويتيين عاشــوا منذ القدم في اجواء من الحرية والتزموا الشورى ومارسوا الديموقراطية في اطار دستورنا الــذي ارتضيناه». من جهته قال عبدالعزيز الصقر، رحمه الله، في كلمتــه امام المؤتمر ان «استرشاد دستور الكويت بتجارب الدول الأخرى قد عزز هويتــه الكويتيــة الصادقة فجاء بمنزلة عباءة سياسية كويتية النسيج والنموذج». وبعد ان منّ الله على الكويت بنعمــة التحرير وجه الأمير الراحل الشــيخ جابر الأحمد كلمــة للشــعب الكويتي في العشــر الأواخر من رمضان في السابع من ابريل 1991 قال فيها ان «الشورى والمشاركة الشعبية في امور البلاد كانت طبيعة الحياة في بلدنا ولها طرق عدة إلا أن عودة الحياة النيابية هي مــا اتفقنا عليه في المؤتمر الشــعبي بجدة». وأضاف الأمير الراحل «ووفاء بهذا العهد فقد قررنا بعد ان تستقر الاوضاع وتبدأ مسيرة الحياة ويعود اهل الكويت الى اهلهم ان تجــري الانتخابات النيابية خلال السنة المقبلة بإذن الله تعالى حسب ما نص عليه دستورنا». ومنذ صدور الدستور قبل 51 عاما حتى اليوم تم انتخاب 14 فصلا تشريعيا وتم تشــكيل 33 حكومــة. وجاء دستور الكويت نتيجة طبيعية لعــدد من المطالبات والمشاورات التاريخية وهو جهد الرعيل الذي سبقنا وهو اتفاق الحاكم والمحكوم وهو علامة مشرفة في تاريخ البلاد يقدم للمواطن مزيدا من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية فــي ظل الرعاية الأبويــة الســامية لصاحب الســمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد. وانطلاقا من تلك المبادئ احتفلت الأمانة العامة لمجلس الأمة مؤخرا بالذكرى الـ 51 لإقرار الدستور الكويتي بإجراء العديد من الفعاليات الدالة على تلك المناسبة.

الخرينج: استكمال طريق الشيخ زايد حتى وصلة الدوحة

مبارك الخرينج

قدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا لأهمية طريق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طريق الدائري الخامس) في الحركة المرورية وانسيابها وتسهيلا للتدخل فيما بين المناطق باعتباره طريقا رئيسيا في البلاد. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: استكمال طريق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طريق الدائري الخامس) ليكون طريقا سريعا حتى وصلة الدوحة.

عسكر: تخصيص أراض لبناء وحدات صناعية للشباب

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبــة جاء فيه: لقد اهتم الدين الاســلامي بفترة الشباب اهتماما بالغا لما لهذه الفترة من اهمية كبرى في بناء المجتمع وكون الشباب هم عماد الامم والاهتمام بقضايا الشباب واتجاهاته ومشكلاته اهتماما بالمجتمع ككل وبمستقبله لانهم يمثلون جيل المستقبل، والطاقات التي تسهم في تتحقيق اهداف المجتمع وانجازاتها، والشباب فــي هذه المرحلــة يتطلع الى مســتقبله ويهتم بــه كثيرا ويحــاول قدر الامــكان اعداد نفسه وتهيئتها لشغل الادوار التي تنتظره. واختيار العمل ونوعه يعــد من اهم القرارات التي يتخذها الشاب في حياته لانه يتوقف علــى هذا القرار مكانته في المجتمع ونجاحه في عمله. لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تخصيص الدولة قطعة ارض كبيرة في كل مدن الكويت وتقوم ببناء وحدات صناعية صغيرة ولتكن الوحدة مائتي متر ولتكن الوحدات 1000 وحدة فــي كل مدينة من مدن الكويت وتقوم بتســليم هذه الوحدات على الشــباب لعمل مشــاريعهم عليها في المقابل تقوم الدولة بتسويق المنتجات داخليا وخارجيا واخذ نسبة من الربح.

الناشطة الحقوقية والسياسية أنوار كامل القحطاني

زمن الرفاهية انتهى!

تستمر إنجازات الحكومات المتعاقبة في الكويت لدرجة أن الحكومة أصبحت تعاني من وقت فراغ قاتل والسبب انه لم يبق في الكويت مشاكل ولا قضايا تنتظر الحل!

فمشكلة الإسكان تم التخلص منها نهائيا حتى وصل الحال بالمواطن انه يتسلم مع عقد زواجه مفاتيح الڤيلا التي سيسكنها مع زوجته!

وأيضا الحكومة لم تقصر حين بنت المدن الجامعية على أحدث طراز واستقطبت أرقى الطواقم التعليمية العالمية من دكاترة وبروفيسورات!

وأيضا حلت الحكومة مشكلة البطالة بين صفوف حديثي التخرج حتى وصل الحال بالخريج الى انه يتسلم وظيفته في حفل التخرج مع شهادته.

ولم يعد لدينا مشاكل في وزارة التربية لدرجة ان أبناءنا أصبحوا عباقرة وصقلت مواهبهم بشكل مدهش!

أما مستشفياتنا ومشاكل وزارة الصحة فصبحت ماضيا نتسلى به في سوالف الدواوين وشاي الضحى نتذكرها ونضحك على تلك المشاكل، لأن الحكومة جزاهم الله خيرا وفروا على الدولة وعلى المواطن تكاليف السفر والعلاج في الخارج حين شيدوا مستشفيات ومدنا طبية تتفوق على تلك التي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا في المجالات الطبية.

حتى المواطنة الكويتية أصبحت تشتاق للسكن في شقة إيجار لأن الحكومة كفلت لها حق السكن في حال طلاقها أو في حال انها ترملت!

اشتقنا الى شيء اسمه «بدون» في الكويت لأن الحكومة الله يهديها جنست كل المستحقين وجنست كل أبناء الكويتيات حتى اننا افتقدنا من تحرقهم الشمس، وهم يبيعون في الشوارع للحصول على لقمة عيش بشرف وبالحلال!

حتى أصبح المواطن الكويتي يعيش حالة مفرطة من الترف والرفاهية ويعيش في حالة ملل وضجر من عدم وجود مشاكل في البلاد، وخرجت مسيرات حاشدة مطالبة الحكومة الفزعة لهم وانتشالهم من حالة الترف والرفاهية.

حتى تدخلت الحكومة وحملت على عاتقها مسؤولية انتشال الشعب الكويتي من حالة الترف والرفاهية المفرطة التي ملها الشعب ثم قالت الحكومة ان زمن الرفاهية انتهى.

فخرج أبناء الشعب الكويتي بالشوارع وسيرو المسيرات الضخمة شاكرين الله عز وجل والحكومة على انقاذهم من الترف والرفاهية التي عاشها وعانى منها كل المواطنون.

فعلا شر البلية ما يضحك، وصدق اللي قال «هم يضحك وهم يبكي».

يا سمو رئيس الوزراء عن أي رفاهية تتكلم ويوجد في الكويت مواطنون يلجأون لبيت الزكاة واللجان الخيرية، وتوجد مواطنات يعشن على مساعدات وزارة الشؤون التي اذا انقطعت انخرب بيت المواطنة وحارت بعيشتها وعيشة عيالها.

عن أي رفاهية تتكلم والشعب مكسور ظهره من الديون والقروض والأقساط والفوائد.

يا سمو الرئيس ممكن نعرف شنو الإنجازات اللي فرحتوا فيها المواطن، اللي من خلالها حسيت إن الشعب يعيش برفاهية منقطعة النظير وخلتك تقول زمن الرفاهية انتهى!

يا سمو الرئيس هل فعلا الحكومة لا ترى المشاكل التي يعاني منها المواطن؟!

ما يجري في الكويت حاليا ما هو إلا تخبط وضياع يدفع الشعب الكويتي ضريبته والمتسببون في هذا التخبط هم من يعيش المعنى الحقيقي للرفاهية وليس الشعب وبدلا من محاسبتهم يقع الحساب والعقاب على الشعب الذي لا ذنب له سوى انه مواطن كويتي.

يا سمو الرئيس هل لدى الحكومة أي فكرة أو معلومة عما يعانيه المواطن من تدني مستوى الخدمات في كل قطاعات الدولة وتعقيد أمور المواطن وإذلاله حتى ينجز معاملة مستحقة أو يحصل على حق من حقوقه المكفولة له في الدستور؟!

أختم كلامي بأن نتضرع إلى الباري عز وجل بأن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه.

علام الكندري مكرما احد المشاركين

أمل المطوع تتحدث عن الدستور